بهرا الضياء

العدد٤٠٨ - الأحد٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧م- ٦٧٥٧ آ
Bahra No. 408 Sun. 4 Nov 2007

على مشارف مرحلة الإستقرار والإعمار

حميد الموسوي

لاحظ المراقبون السياسيون وعلى كافة المستويات في الداخل والخارج طغيان شعور الارتياح بتحسن ملموس للأوضاع الأمنية الى الحد الذي لم يكن متوقعا قبل عام على أقل تقدير وانعكاسات هذا التحسن ليس على المواطن الاعتيادي والذي هو احوج ما يكون لهذا الاستقرار - بل على العملية السياسية الجديدة برمتها، فإذا كان استقرار الأوضاع يمثل الهاجس الأخطر في حياة المواطن من حيث ممارساته اليومية في الحقول المتنوعة لا سيما في العمل وكسب الرزق، والدراسة، والتسوق وممارساته الدينية أو الرياضية أو الفنية وقبلها اطمئنانه في سكنه وسلامة عياله وداره وممتلكاته، وعودة الحياة الطبيعية بدءا من المحلة والمنطقة ومرورا بالمدينة وانتهاءا بالعراق بيته الكبير. اذا كان استقرار الأوضاع الأمنية يمثل كل هذه الأمور في حياة الجماهير فإنه يمثل التحدي الأكبر للعملية السياسية وهو الهم الأعظم لقادة هذه العملية كونه رهان الأطراف المغرضة المتعددة التي حاولت وتحاول اجهاض هذه التجربة وتخريب مرحلة التغيير وترك العراق في فوضى وخراب دائم لا تنتهي إلا بحرب أهلية تأكل الأخضر واليابس ولا تبق ولا تذر. ولكل طرف من تلك الأطراف أسبابه وأهدافه.

فقبل شهور كانت الاحصائيات المرعبة تترى، اليومية منها والاسبوعية والشهرية والفصلية والسنوية، محملة بأرقام مخيفة تدخل الهلع في النفوس وتثير الاكتئاب وتبعث اليأس والقنوط، فاحصائيات الداخلية والدفاع تتحدث عن مئات السيارات المفخخة ومئات العبوات والأحزمة الناسفة وعشرات القذائف والهاونات، وألوف الارهابيين بين قتيل وجريح وأسير من مختلف الجنسيات والقارات. واحصائيات وزارة الصحة تنعى ألوف الشهداء ومئات الجرحى والمعاقين، واحصائيات الطب العدلي تكشف عن مئات المغدورين مجهولي الهوية من كافة مناطق ومحافظات العراق. واحصائيات وزارة الهجرة والمهجرين تلوح بأرقام مليونية لعوائل عراقية هجرت قسرا في الداخل او هاجرت مرغمة الى دول الجوار. ناهيك عن التصفيات المستمرة التي طالت النخب العلمية والسياسية والدينية والصحفية والرياضية والفنية وبدون تمييز، هذا على الجانب الميداني، وبالمقابل كانت العملية السياسية مشلولة المفاصل متلكئة في تنفيذ القرارات متذبذبة المواقف، مشتتة الآراء والتوافقات ضعيفة الاداء سواءا على المستوى المحلي او الخارجي. وازاء هذا الكم الهائل من التحديات والتداعيات والطعنات المتتالية وقف الاعلام المغرض المأجور بوسائله المقروءة والمرئية والمسموعة لاعبا دور المؤجج للفتن والمثير للنعرات الطائفية والعنصرية ساكبا الزيت على النار بتلفيق وتضخيم الاحداث داعيا لقيام حرب أهلية بين العراقيين وبأرخص وأرذل الأساليب، حتى تصور الناس في الداخل والخارج ان الحرب الأهلية على الأبواب. وقد كان للخيرين من أبناء هذا الوطن الجريح وخاصة المرجعيات الدينية في مختلف طوائف الشعب العراقي المتآخية وشيوخ عشائره الأصيلة ووجهاء مكوناته العريقة كان لهم الدور الأكبر في درء أخطار تلك الفتنة وقبرها في مهدها بما بذلوه من تقريب وجهات النظر والتنبيه لما يراد بهذا الشعب الصابر من قبل الأطراف الخارجية، وكذلك بقيام مجالس الصحوة في اكثر المحافظات والمناطق اشتعالا وخاصة محافظة الأنبار وديالى والموصل وصلاح الدين، ومناطق الفضل وباب الشيخ وأبو سيفين والدورة واللطيفية والمحمودية واليوسفية في بغداد.

كما كان لرجال الحرس الوطني والشرطة الوطنية وتفانيهم في تنفيذ خطة فرض القانون دورا بارزا ونتائج ميدانية في دحر قوى الارهاب وتشتيت مجاميع تنظيم القاعدة وقتل وطرد معظم قادتهم وتفكيك خلاياهم وذلك بعد انتقال قواتنا الباسلة من حالة الدفاع وردات الفعل الى حالة المباغتة والهجوم فكان ان طهرت اكثر المناطق من فلول تلك الزمر واعادت اليها الاستقرار وأرجعت العوائل التي هجرت قسرا من تلك المناطق.

لقد صاحب هذا التطور الميداني حراك سياسي وتغير في مواقف بعض الكتل السياسية باتجاه يصب في تدعيم العملية السياسية وكان الانفتاح على توثيق العلاقات العراقية العربية مفتاحا لحلحلة بعض العقد وازاحة بعض المعوقات عن طريق توثيق وتعزيز تلك العلاقات صاحبه تغير ملموس في مواقف أكثر تلك الدول.

وما مؤتمرات وزراء داخلية الجوار العراقي في الكويت، ومؤتمر اسطنبول والزيارات المتبادلة بين المسؤولين العراقيين والأشقاء العرب والأصدقاء من دول الجوار ودول العالم الكبرى إلا نتاج وثمار هذا الحراك السياسي المستمر.

لا شك ان المواطن العراقي وهو ينظر بعين الطمأنينة والارتياح لهذه المتغيرات يطمع بالمزيد من التحولات على طريق الاعمار والاستثمار وايجاد فرص العمل واعادة جميع المهجرين والمهاجرين من داخل وخارج الوطن الى مساكنهم معززين مكرمين وذلك بعد تحقيق الأمن والاستقرار التام في ربوع العراق الصابر.

راهن أعداء التغيير على حرب أهلية، خططوا لها.. زرعوا بذور فتنتها.. هيأوا أسباب اشتعالها وعقدوا عليها آمالهم فاجتازها العراقيون بصبرهم وصمودهم وأفشلوا كل تلك المخططات وأطفأوا نيران الفتن وخيبوا آمال أعداء العراق

لم يترك الظلاميون سلاحا فتاكا إلا وجربوه في ذبح العراقيين وتدمير هذا البلد من أجل إفشال التجربة الديمقراطية فكانت ورقة الحرب الأهلية آخر سهامهم التي خابت وطاشت وارتدت الى صدورهم الخاوية.

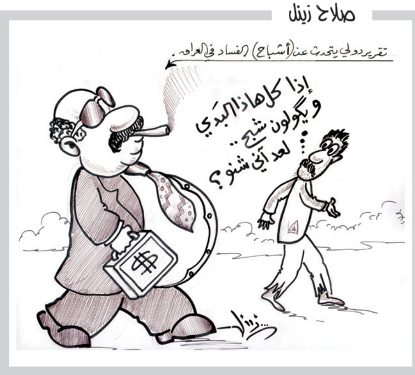
صلاح زينل
تقرير دولي يتحدث عن (أشباح) الفساد في العراق.
إذا كل هاذا البدي ويگولون شبح .. لعد آني شنو؟

التهجير ... تخطيط مسبق .. أم سياسة طارئة ؟ ..

نبيل شانو

ليس هناك أسوأ من التهجير بالنسبة لأي مجموعة بشرية .. والتهجير بمعناه البسيط هو أرغام شخص أو مجموعة من الأشخاص على ترك أماكن سكناهم والهجرة إلى أماكن أخرى ، خدمة لأغراض القائمين على التهجير عرقية كانت أم سياسية أم اقتصادية .. وفي العراق ظهرت هذه السياسة منذ أواخر القرن الماضي نتيجة أسباب عديدة خدمت مصالح الحكومة القائمة آنذاك ... وقد استمرت هذه السياسة "التهجير" حتى بعد عملية التغيير ، بل وتوسعت بشكل كبير لتشمل كافة مكونات الشعب العراقي ولأسباب عديدة ، تلك الحالة ألتي لم تكن معروفة في مجتمعنا خلال العقود الماضية بل وقبلها .. وقد أطلت بوجهها القبيح خصوصاً بعد عملية استهداف مراقد أئمة الشيعة في سامراء ، تلك الجريمة ألتي كانت الغاية من ورائها العمل على إطلاق حالة التهجير ألقسري لمئات بل لألوف العوائل من مناطق سكناهم إلى أماكن جديدة ، وبالمقابل تم ضرب العديد من المساجد السنية في شتى أنحاء العراق .. حيث أخذ المتطرفون ومن الفصائل المختلفة بالتشجيع والدفع على هذا الفعل ، وكان من نتائج ذلك خلق حالة من التشتت داخل نسيج المجتمع الواحد واستحداث هجرتين إحداها داخلية أي داخل مناطق البلد والأخرى خارجية وتشمل جميع بلاد الله الواسعة .. ولم يقتصر التهجير على فئة معينة أو مكون بعينه ، بل شمل جميع مكونات هذا الشعب .. فالعربي السني يهجر من أماكن ذات الأغلبية الشيعية .. و العربي الشيعي يهجر من أماكن ذات الأغلبية السنية .. والعربي يهجر من أماكن ذات الأغلبية غير العربية .. والعكس صحيح .. والمسيحي يهجر من أغلب هذه المناطق !!.. ولا ننسى بالطبع بقية مكونات الشعب الأخرى ألتي تعاني كذلك من نفس الحالة .. ومن يرفض هذه السياسة فانه يستهدف بالويل والثبور وعظائم الأمور ، فنحن نلاحظ استهداف ضباط الجيش السابق وأساتذة الجامعات وأصحاب رؤوس الأموال ، حيث إن من نجا منهم قد هاجر إلى خارج البلد حفاظاً على حياته وحياة عائلته ..

إن من يقوم بهذه الأفعال إنما يهدف إلى ما يلي :

أولا / ضرب حالة الوحدة الوطنية و التعايش المشترك بين مكونات الشعب لفرض أمر واقع يخدم بواسطتها أهداف المغرضين .

ثانيا / فرض أمر واقع جديد باستحداث مناطق ذات لون واحد .. للتشجيع على قبول النظام الفيدرالي الوارد ضمن الدستور ، بحيث يصبح إقراره تحصيل حاصل للخروج من هذا الوضع الصعب .

ثالثاً / دقّ إسفين التفرقة بين أبناء الشعب المتسامح بطبعه وتربيته وخلق حالة من البغضاء .. ألتي سيتطلب القضاء عليها وعلى آثارها مدة طويلة من الزمن .

رابعا / تأخير عملية البناء الاقتصادي للبنى التحتية المهدمة وبالتالي خلق حالة من الفوضى تساهم بالإضافة للفساد المستشري إلى عدم استقراره .

إن ما شجع على هذا الوضع هو غياب أو ضعف الحكومة المركزية وبالتالي غياب القانون ألذي يحمي المواطن ومصالحه .. كذلك التزام البعض ممن تسلم السلطة حالياً بأجندات تخدم طائفة أو مكون معين .. ويجب أن لا ننسى العامل الاقتصادي ، حيث إن الكثير من أصحاب رؤوس الأموال قد تركوا أماكن عملهم ومصالحهم نتيجة الفلتان الأمني والإرهاب إلى أماكن أكثر أمنا ، داخل البلد أم خارجه ، وما نتج عن ذلك من بطالة طالت العديد من الأيدي العاملة ألتي أصبحت بلا عمل دون حساب البطالة المستشرية أصلاً ، في وقت بلغ فيه التضخم الاقتصادي أوجه ... إن من أكبر مآسي المهجرين هو عدم وجود أمن في البلد حاليا وحالة الخلل الاجتماعي والأسافين التي تدق في جسد الوحدة الوطنية البعيد عن العنصرية والطائفية ، فبعد ما يقارب من الأعوام الخمسة على التغيير لم يشهد أي تطور (كما كان مؤملا) وفي مختلف مناحي الحياة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، كل ذلك أنعكس بصورة مباشرة على وضع العراقيين .

إن التجمعات البشرية المختلطة عرقياً وطائفيا ودينياً لهي دليل صحة لأي مجتمع نحو طريق التفاهم والترابط والتقدم العلمي والثقافي .. أما ما يجري عندنا في الوقت الحاضر فهو حالة استثنائية ، وفي حال استمرارها ستؤدي إلى نتائج كارثية لا تخص مجموعة بعينها .. بل ستشمل الكل .. ناهيك عن المجهول الذي ينتظر الوطن بشكل عام حيث سيصبح كريشة في مهب ريح مصالح داخلية وخارجية بعيدة كل البعد عن حالة الاستقرار المنشودة كي يضع قدميه على أول الطريق ....

مشكلة اللاوعي بحجم التناقضات

سيار الجميل*

اننا لا نستطيع ان نقفز على الزمن لننادي بمجتمع صناعي او زراعي متطور.. علينا ان نكون متواضعين قليلا في فهمنا لاوضاعنا وتحليل تناقضاتنا.. ان مجتمعاتنا لم تمر اصلا بمراحل التطور الاقتصادي العالمي الحديث.. انها انتقلت او لم تزل في حالة انتقال من كونها مجتمعات تقليدية تعتمد السوق الريعي والاستهلاك في كل الميادين بعيدا عن الانتاج كواحد من اهم سمات التقدم او بالاحرى التحول من مرحلة السكون الى مرحلة الحركة.. لقد مر القرن العشرون بطوله من دون اي حراك حضاري في كل عالمنا العربي وبضمنه الشرق الاوسط.. والحراك الحضاري هو مقدرتنا في التأثير على العالم بأي منتج او ابداع او اكتشاف او اختراع.. كما خابت كل المساعي في تطوير اي حراك سياسي على امتداد قرن كامل، بل حرقنا عقودا طوالا من السنين في صراعات لا معنى لها، وفي طوباويات لا نفع فيها، وفي خطابات مؤدلجة ادخلت الناس في متاهات لا تعد ولا تحصى!، وعليه، لا يمكننا ابدا ان نقارن مجتمعاتنا بمجتمعات اوروبا، فلكل منهما سماته ومظاهرة وطبيعة علاقاته الداخلية وبنيوياته الخاصة.. وعليه، فليس بالضرورة ان تتأسس ديمقراطية هنا في مجتمعاتنا على نفس الانساق التي مرت في اوربا.

لا يمكن مقارنة التجارب الاوربية في ما بين الحربين العظميين بتجارب انظمة حكم الشرق الاوسط.. واذا كان المجتمع المدني قد انتكس في كل من المانيا على يد هتلر وايطاليا على يد موسليني، وان الاتحاد السوفييتي لم يعرف المؤسسات الديمقراطية طوال حياته، فلا يعتبر حكم ستالين انتكاسة للمجتمع المدني، اذ لم نجد اي مؤسسة للمجتمع المدني في الاتحاد السوفييتي مطلقا.. وبقي المجتمع مكبلا وغير مسموح له بالانفتاح ولا بالالتقاء مع تجارب اخرى.. وهذا ما جرى بدرجات متفاوتة بين الانغلاق الكامل وبين الانغلاق المشروط في كل من تجربة الباانيا الشديدة وتجربة بولندا.. وهكذا بالنسبة لالمانيا الشرقية وهنغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وبلغاريا.. الخ، وليس هناك حالة مثالية واحدة حتي يومنا هذا حتي نقول بأن الانتكاسات قد حصلت في ما بين الحربين فقط، اذ كانت هناك انتكاسات في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لما بعد الحرب العالمية الثانية. المهم، ان تجاربنا الليبرالية في مجتمعاتنا الشرق اوسطية قد سحقتها الانقلابات العسكرية، فلا يمكن ابدا ان نقلب المعادلة التاريخية لنشيد بحكومات عسكرية وفردية ودكتاتورية مستبدة وننكر وجود برلمانات واحزاب حيوية في مصر والعراق وسوريا ولبنان وتركيا وتونس والجزائر والمغرب.. فالتاريخ المعاصر للقرن العشرين يعلمنا ان الخمسين سنة الاولى من القرن العشرين كانت افضل بكثير في تجاربها السياسية والليبرالية من الخمسين سنة الثانية التي سحقتها الانقلابات العسكرية وصراعات الاحزاب الثورية ثم الممارسات الشوفينية والاحكام الاستثنائية والدكتاتورية فضلا عن التناقضات التي تقض اليوم مجتمعاتنا بفعل الاسلام السياسي.

السؤال: اين هي تلك العلاقات الانتاجية الابوية في مجتمعاتنا قاطبة؟، اين هي العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية؟، متى نشأت في مجتمعاتنا علاقات رأسمالية صناعية؟، واين هو نظام القنانة؟.

إن الوعي الاجتماعي لا يولد من خلال هذه الافتراضات، بل يتبلور في كل مرحلة من خلال ولادة ظروف واسباب.. وربما كان المثقفون والاعلاميون اقل وعيا بالظروف والمتغيرات ما يجعلهم غير قادرين فعلا على استيعاب التحولات.. بل وان التجربة التاريخية توضح لنا بأن ليس هناك ما يسمى بـ "الوعي الديني" كما كانت اكذوبة "الوعي القومي"، واذا كان الاخير يؤمن باحقية الامة العربية في تحقيق الاهداف في الوحدة والحرية والاشتراكية - مثلا -، فماذا يريد الوعي الديني ان يقول؟. ان الوعي بالدين سيقف حجر عثرة امام الديمقراطية التي لا وجود لها في اي دين من الاديان.. ولكن في الاسلام هناك نظام الشوري بديلا عن اليمقراطية ونظام المبايعة بديلا عن الانتخابات!. ان الوعي الاجتماعي الحديث لا ينشأ ويتبلور الا بوعي علمي وفكر مستنير.. ولا يمكن لذلك الوعي ان يقترن بوعي ديني جديد اكثر تنورا ووعيا بدور الدين ودور الدولة والفاصل بينهما.. ذلك لأننا دوما نقرن تحولات مجتمعاتنا بتحولات المجتمعات الاوربية، وهذا خطأ كبير فالمسيحية في اوربا كانت قابلة للانقسامات لا الفكرية حسب، بل للعقدية ومن هنا نشأت منذ بدايات القرن ١٦ فجوة بين الدين والدنيا من خلال ثورة الاصلاح الديني، واخذت تتسع على الارض بدءا بثورة الفلاحين في المانيا ابان القرن ١٦ الى الثورة الماركنتالية ابان القرن السابع عشر، ثم الثورة السياسية الدستورية متمثلة بحركة كرومويل وانتقالا الى الفكر الحر وثورة القانون المدني وعهد التنوير والفلسفات في القرن الثامن عشر متوجة بالثورة الفرنسية انتقالا الى الثورة الصناعية والبرق وسكك الحديد في القرن التاسع عشر وصولا الى الثورة العلمية والتكنولوجية في القرن العشرين وانتهاء بثورة المعلومات والكومبيوتر والاتصالات في القرن الواحد والعشرين..

هذه كلها لم يصنعها الوعي الديني، بل صنعها الانسان.. ومع كل هذا وذاك فان تفكير مجتمعاتنا لا ينفع معه اي وعي ديني جديد، ذلك ان الاسلام نفسه لا يقبل اي تفسير من الناحية العقدية، ولكنه قابل لأن يوظفه هذا وذاك لمآربه وان الفكر الاسلامي هو غير العقيدة الاسلامية وان الفقه هو غير اصول الفقه.. فانت يمكنك ان تجد عدة "اسلامات" سياسية ومذهبية واجتماعية وفكرية في التاريخ والجغرافية، ولكنك لا تستطيع ان تجد اكثر من قرآن كريم واحد يجتمع عليه العالم الاسلامي كله.. انه باستطاعتك ان تجد اسلاما سلفيا واسلاما ايرانيا واسلاما تركيا واسلاما اباضيا واسلاما اصوليا واسلاما زيديا.. وزمن قبل ذلك تجد اسلاما حنفيا وآخر شافعيا وآخر جعفريا وآخر علويا وآخر حنبليا.. الخ ولكن لا يمكنك ان تبعد الاسلام برمته عن الفروض والطاعات والعبادات.. عن الحياة الاجتماعية.. الوعي بالدين لا يحل لك المشكلة، بل ان الاجتهادات في الدين ستعمل على تفكيك كل تعقيداتها.. المثقفون ليس باستطاعتهم ان يأخذوا دور الوعاة بالدين لا الدعاة اليه.. بل ان علماء الدين لابد ان تكون لهم مساهماتهم في ابعاد الدين عن الدولة والسياسات.. ان عليهم ان يعملوا علي ابعاد الدين عن السياسة وابعاد رجال الدين عن الحياة السياسية.. عليهم ان يكونوا شجعانا ليعلنوا بأن هناك سياسة مدنية وسياسة شرعية وهناك قانون مدني وهناك شريعة دينية وان الاثنين لن يلتقيا في العديد من الجوانب..

وأسأل: أي نخبة قيادية ومفكرة ومبدعة من الاعلاميين لدينا حتى يمكنهم ان يغيروا الحياة؟. ان الاعلام اليوم ينحصر على الشاشة بين ما يمارسه رجال الدين واهل الفن مع ركام من المراسلين والمعلقين السياسيين الذين ليس لهم الا بضاعة كلام.. ولم نشهد اي توظيف حقيقي لرجال الفكر ولا الفلسفة ولا المثقف الحر في ان يقول للعالم ما يؤمن به.. انني دوما اشبه عملية التحولات الجذرية لدى اي مجتمع بمغامرة يمكن ان يتبناها هذا او شجاعة يمكن ان يؤديها ذاك.. كالتجارة في السوق لا تنمو الا من خلال اناس مغامرين الفرق الوحيد ان التاجر محتمل ان يكون مغامرا غبيا فينجح، اما المفكر الحر فيبقي منطويا بذكائه بسبب خوفه فيسكت مع تهميش حقيقي له.

*موقع الف ياء.